

القسم الثاني

الاستعمار الفرنسي في الجزائر العربية

يوليه ١٨٣٠ — يوليه ١٩٤٧

« نحن نقص عليك نبأهم بالحق ،

قرآن كريم

إنه نبأ هذه الأمة الجزائرية العربية ، التي تسكن أرض الجزائر ولها على هذا الوطن الحق الطبيعي التاريخي الثابت ، الذي لا تضعفه أقاويل فرنسا وادعاءاتها ، لأنه منبعت من ثنايا القرون العديدة التي أمضتها هذه الأمة على أرضها ، وهي تتمتع بكامل شخصيتها وميزاتها ، لا يشاركها فيها أى مشارك ، ولا ينازعها فى إيجادها أى منازع . إنها قضية تسعة ملايين نسمة من المسلمين ، تحاول فرنسا أن تجعل منهم قطيعاً فى بلادهم ، فى الأرض التي حملت تاريخ آبائهم وأجدادهم . أتدري إنهم محرومون من حق سياسى أو اجتماعى أو ثقافى ؟ . وأنهم لا يستطيعون أن يجهروا بأقوالهم ومشاعرهم ، لأن

حرية القول ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، بل حرياتهم الدينية محرمة عليهم .

ولكى تحتفظ فرنسا بإدارتها الاستعمارية وجبروتها ، تلجأ إلى فرض نوع من الرقابة البوليسية لا يقل عن أشد أنواع الجستابو ، الذى فرضته ألمانيا النازية ، والجيبو الذى فرضته روسيا السوفياتية على أراضها . إنها تجعل من إدارة الأمن العام والمكاتب الوطنية أداة للإرهاب والتشريد والتجسس ، وكبت الحريات لدرجة أنها تصرف خمس الميزانية ، على هذه الاداة البوليسية الجبارة .

تصور حكومة تشتري كيانها وحكمها وإدارتها ، بأن توزع خمس أموالها على هيئة بوليسية للقمع والإرهاب . ماذا يبقى لها أن تفعله فى ميادين الحياة العامة ، ونشر التعليم ، والصحة . وهى مضطرة أن تحتفظ بجانب هذا بمبالغ للصرف على الجيش والقوات المسلحة الأخرى .

لقد عرفنا شاتينيو Chataigneau سكرتيراً عاماً لمفوضية فرنسا بسوريا ولبنان ولحقنا فى أحاديثه وأقواله الرجل الفرنسى ، المتمسك بمبادئ الثورة الفرنسية ، وتقاليدها المنبعثة ، بما أعلنته عن حقوق الإنسان . كان يصرح بهذا وبلاذه تحت الحكم النازى وسيطرة جيش الاحتلال ، ودارت الأيام فإذا به يشغل مركز الحاكم

الفرنسي العام . إنه يمثل الجمهورية ببلاد الجزائر ، وها هو ذا قد لبس لباس الاشتراكية ، وجاهر بحقوق الأمم المظلومة ، ولسكنها في نظره وفي عقيدة أمثاله من اليساريين : من اشتراكيين وشيوعيين قاصرة على الأمم الأوربية وحدها . أما شعوب الشرق ، وأمم الاسلام فهي في الجزائر ، وشمال إفريقيا ، وفي بخارى ، وواوسط آسيا - سواء في تحمل الضغط والخضوع لسيطرة الإستعمار الفرنسي أو السوفييتي . ماذا يقول حاكم الجزائر الاشتراكي . إنه يقرر في خطابه الذي ألقاه في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بالمجلس المالي الجزائري (إن تضخم أرقام الميزانية راجع إلى زيادة عدد الموظفين في إدارة الأمن العام .)

أى أن حكومة الجزائر الإستعمارية الرجعية التعسفية ، والتي يوجد على رأسها حاكم إشتراكي تشتري وجودها بثمن باهظ ، من حياة الشعب الجزائري . إذ تفرض عليه الجهل الدائم ، لتعيش مع جيش موظفيها . إنها تتكلم الأمراض وتسرى وسط جماعاته والمثون تأكل من أطفاله ، لكي تعيش هي مع جيش من الموظفين الفرنسيين يخدمون مآربها ويؤكدون سلطانها ، وجبروتها عليه .

وفي الوقت الذي تصرف فيه فرنسا على بوليسها وعيونها هذه الثروة الطائلة من أموال الشعب الجزائري نجد أن ما خصصته من هذه الميزانية للصحة العامة لا يتجاوز أربعائة وثلاثين مليوناً من الفرنكات ، وما أرصدته منها للتعليم أقل من ذلك بكثير .

لذلك انتشرت الأمراض بين طبقات الأمة وضح المستعمرون حينما تبين لهم أن نسبة القادرين على حمل السلاح من الجنود الوطنيين قد هبطت لأن الأحوال الصحية لم تعد تسعف الآتون الفرنسي بالآلاف المؤلفة من أبناء الغرب الجزائريين ، لدفعها إلى جوفه في حملاته الإستعمارية ، وليحولها إلى أشلاء وهياكل عظمية ، إنه يطلب المزيد من ضحاياه .

فهذه القوة الجبارة التي تسمى « إدارة الأمن العام » هي أداة إستبدادية نجدها في تحفز دائم واستعداد قائم للانقضاض على الشعب الجزائري إذا تحرك ، أو أظهر امتعاضا . إنها تمكن المستعمرين من إبعاد أمة بأسرها عن دقة الحكم ، وعن تولى المصالح العامة في بلادها . أى تجعل من شعب يزيد تعدادده على تسعة ملايين نسمة غريباً في بلاده ، طريداً في وطنه ، منبوذاً على الثرى الذى حمل سطوة آبائه وأجداده ، بل تفعل أكثر من هذا ، إنها تقيم بينه وبين العالم سدا لا يجعله يبصر شيئاً مما وراءه ، لأنها تعزله عن الدنيا كما يعزل الموبوء والمجنوم ، كى لا يرى نور العالم . ألا فليعلم العالم أجمع أن أهل الجزائر محرومون في بلادهم من قراءة الجرائد العربية التي تأتي إليهم ، وإن لدى المكاتب العامة قواعد لا تسمح لها أن تعير الوطنيين حتى الكتب الفرنسية ، التي تتحدث عن الحرية وآمال الشعوب .

فهل رأيت سدا كهذا السد .

أما في الميدان الاقتصادي فما من شعب من شعوب الدنيا تحمل ما تحمله الشعب الجزائري ، منذ وضعت فرنسا قدمها في شمال إفريقيا . إنها أخذت تنهب الثروة الوطنية ، وتصادر أملاك الأهالي وتجعل أراضي الحكومة والدولة وخيرات الأمة وقفاً على المستعمرين الفرنسيين ، ومن لاذ بهم من طريدى الجنسيات الأخرى . ولقد نقل صاحب كتاب تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر أن قائد الجنود الفرنسية رتب مجلساً من رؤساء الجند ، لضبط الخزائن من الأموال والمهمات الحربية والذخائر ، فتحصل من ضبطها على ما قيل من الذهب والفضة ، وقيمة الجواهر ٥٢٧ و ٦٨٠ و ٤٨ فرنكاً من الذهب ، ومن الحنطة والشعير ٣ ملايين ومن المدافع والبنادق والبارود والقنابل وغيرها مع ثمن الأملاك الأميرية خمسين مليوناً .

فهذه الثروة الطائلة التي وقعت غنيمة لأيديهم عند الفتح عليهم طريقة الاستحواذ على غيرها ، فإذا هم من يولية سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٩٤٧ يسرون على هذا المنوال من المصادرة والاغتصاب حتى انتهوا بأن فرضوا الفقر والفاقة والإملاق على شعب بأسره .

وهذه الثروة الطائلة قد غطت ما تكلفته الحملة الفرنسية الأولى

من أعباء مالية علاوة على ضياع الديون ، التي كانت فرنسا مدينة بها لحكومة الجزائر الإسلامية .

أما مصادرة أملاك الوطنيين فسياسة وضعتها فرنسا وقلدتها فيها إيطاليا وإسبانيا ، وهي تتلخص في تحديد منطقة خصبة من الأراضي ، ونزع ملكيتها اغتصاباً ، ونقل سكانها بالقوة منها .^(١) وقد عمدت فرنسا لأول مرة إلى هذه السياسة في أقاليم القبائل وفي جهة قسطنطينة كعقاب أنزلته بالسكان الجزائريين عقب ثورة عام ١٨٧١ ، إذ نزع ملكية ما مقداره خمسة ملايين من الأفدنة المصرية ، منها مليون فدان من أجود الأراضي الخصبة شردت أصحابها ، وجعلت هذه الأراضي لإسكان المهاجرين الفرنسيين ، خصوصاً أهالي الألزاس واللورين ، وهم الذين طلب باسمهم الكردينال لا فيجري ، تسليمهم هذه الأراضي ، وإخراج الأهالي الوطنيين منها دون أن يعرض أصحابها شيئاً .

وقد سارت حكومة الاستعمار على طريقة فرض غرامات باهظة ، وتحصيلها بشدة متناهية ، فأخذت ملايين الفرنكات من أهالي المقاطعات التي قامت بثورة القبائل ، وعرف الوطنيون الذلة والمسكنة ، ويبيع الأراضي والدور في سبيل عتق رقابهم .

(١) تنفذ هذه السياسة ضد المسلمين في روسيا والقوقاز وفي الهند وأخيراً شكل علني في فلسطين .

ولا يزال بعض الإخوان المغاربة الذين لقوا الويل على أيدي فرنسا ، يحدثون أهل الشام بهذه الكوارث ، ويقولون لهم : أتم بخير مادمتم بعيدين عن حكم فرنسا المباشر ، وهو الذى يمثله قاضى الصلح الفرنسى ، وحارس الأحراش ، فالثانى يكتب المخالفات والاول يصدق غيايا عليها فلا يشعر صاحب الملك الوطنى إلا بالتلبيه على نزع الملكية يلاحقه ، فلا يقدر أن يفلت من يدى القضاء إلا وهو مجرد من كل ما يملك .

وبهذه الأساليب والقواعد التعسفية خرجت أحسن وأخصب الأراضى الزراعية وأجودها ، من أيدي الوطنيين ، وأصبحت تحت يد المستعمرين الفرنسيين ونزلت نسبة أملاك الجزائريين إلى نسبة ٣٦٪ من الأراضى الزراعية ، التى كان يملكها الجزائريون إرثاً عن آبائهم وأجدادهم ، وأدخل الفرنسيون فلاحه الكروم التى شغلت أكثر من ستة ملايين فداناً ، وهى كروم مخصصة لأنواع الأنبذة فهبطت مساحات الأراضى المخصصة بالحنطة والمحاصيل الحبوبية ، لمعيشة السكان الوطنيين وتعرضت مناطق الجزائر لأخطر المجاعات ، التى انتابت أفريقية فى العصور الحديثة ، نتيجة لتلك السياسة الإستعمارية التى انتزعت من الأهالى أخصب أراضيهم ، وجعلت منهم عمالاً أجراً ، يعملون لدى السكولون

الفرنسي لقاء دراهم معدودة ، في أراضي كانوا يملكونها في
الأمس القريب .

فالبلاذ الجزائرية التي كانت قبل ١٨٣٠ تكفي سكانها من
محاصيلها الزراعية ، وتصدر من خيراتها الشيء الكثير قد أصبحت
في موقف اقتصادي ، يجعلها عالة على غيرها في إطعام سكانها
وإعاشتهم ، لأن الاقتصاد الزراعي والإنتاج الذي فرضته فرنسا
عليها لا يتفق مع حياة السكان الوطنيين ، ومصالحهم ، وموارد
رزقهم ، وتنظيم أمور معاشهم ، فهم في فقر مدقع ، واحتياج دائم
ويموت من هؤلاء آلاف كل سنة بسبب الإملاق والمرض
وسوء التغذية .

وقد مات في سنة واحدة حسب التقارير الفرنسية ما يقرب من
نصف مليون جزائري ، إبان المجاعات التي انتابت بلاد الجزائر في
إحدى سنوات القرن الماضي ، ولم تحرك هذه النكبة أحداً من
الأجانب ، الذين لم يشعروا بها ، وكانوا في رغد من العيش الدائم .
إن قيام سلطة حكومية فرنسية بالجزائر أمضت أكثر من مائة
عام ، لا يهمها شيء من أمور المواطنين — أمر لا يقبله نظام العالم
الجديد ، ولا يمكن أن يسلم به دعاة الحرية ، ومن يتبجحون بمبادئ
رفع الظلم عن الشعوب المغلوبة على أمرها ، هذه حكومة

تفرض الامتيازات وحقوق الإنسان لفريق من السكان ، تمنحه كل الخيرات ، والباقي منهم أى تسعة أعشار السكان ، وهم أهل البلاد مجردون من كل حق لهم ، بل تطاردهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتسير بهم نحو التشر يدوالإفناء .

وفى سبيل إبقاء هذه الحالة تحرم الحكومة الجزائرية الفرنسية أهل الجزائر من حق التعليم ، وما يتبعه من حق النفوذ الإجتماعى .
ففى منذ سنة ١٨٣٠ أبطلت كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية ، التى كانت قائمة بمدينة الجزائر وفرضت سياسة الجهل المطبق ، ومحاربة اللغة العربية ، لغة البلاد الرسمية ، واعتبرتها لغة أجنبية ، بل ذهبت لأكثر من ذلك ، إذ حرمت تعليم القرآن الكريم فى الكتاتيب إلا إذا علمت معه الفرنسية ، فكم عدد هذه المؤسسات التى بوسعها أن تعلم لغة أجنبية فيها ؟ كان هذا القانون بمثابة حرمان الأهالى من تعليم الكتاب الكريم ، ولا يوجد ما يشبه هذا القانون سوى الإجراءات التعسفية التى فرضتها حكومة فرديناىد وازابلا ، على أهالى غرناطة المسلمين عندما أوقعهم سوء الحظ تحت بطش قوم نزعت كل عواطف الإنسانية من قلوبهم .

ولعل أعظم ما يمتاز به الإدارة الفرنسية بالجزائر محاولة نشر الجهل ، وتعميم الأمية بين طبقات الشعب الجزائرى ، حتى لا تقوم له قاعة ، أو يشعر بشخصيته ووجوده .

فقد صرح عميد الجامعة الجزائرية أمام لجنة الإصلاحات الإسلامية في يناير سنة ١٩٤٢ بمدينة الجزائر (أن بين ١٢٥٠٠٠٠ طفل وطني في سن الدراسة ١٠٠٠٠٠ فقط خصصت لهم ٦٩٩ مدرسة وأن عدد الأوروبيين حسب الإحصاء ٩٠٠٠٠٠ وعدد أبنائهم الذين يمتنعون بالتثقيف والتعليم الابتدائي ٢٠٠٠٠٠ طفل خصصت لهم ١٤٠٠ مدرسة) .

هذه أرقام تتحدث بنفسها عن سياسة فرنسا إزاء مرعاياها المسلمين بالجزائر ولو شئنا أن نقيس حالتهم في درجات التعليم العالي والثانوي لرأينا العجب العجيب فإن النسبة لا تتعدى فيها ١٠ ٪ بأي حال من الأحوال ولم نكن نصدق شيئاً من ذلك حتى عاينا هذا بأنفسنا في بعض المعاهد الفرنسية التي تفرض لأبناء المسلمين نسبة معينة لا تتعداها ، مهما كانت ظروف أهلهم ، وذلك لكي يقترن الاسلام بالجهل ، وتلصق بالمسلمين ظلماً وصمات التعصب والتأخر وعدم الرقي والخروج عن ركب الحضارة في القرن العشرين .

هذه سياسة أمة تقول : إنها أعلنت حقوق الانسان ، وبشرت العالم بدين جديد بمبادئه وبالحرية والعدالة والمساواة وانها هدمت بشورتها صروح الاستبداد ويزيد الفرنسيون على ذلك قولهم : إنهم حملوا اعلام الحرية والرقي والسعادة إلى بلاد الجزائر ولة رأيت فيما تقدم البراهين القوية على سيطرتهم ، وجبروتهم وإفلاسهم في حكم الجزائر .

ليس لدينا الآن دليل قاطع على توجه العالم نحو المثل العليا ، بل إن موقف مجلس الأمن إزاء قضايا مصر وفلسطين واندونيسيا ليس مشجعاً . ولعل انقسام الكرة الأرضية إلى معسكرين من نتائج هذه الرجعية القائمة في أنحاء الدنيا .

ولكن على الشعوب مهما كانت الظروف القائمة أن تشق طريقها إلى حياة النور ، وأن تعمل لتتغلب على المصاعب القائمة ، حتى تفرض شخصيتها وآمالها وأهدافها ، على العصر الذي تعيش فيه . سيكون الطريق وعراً أمامنا ، والعقبات صعبة في صعودنا نحو الحرية والعدالة ، ولكننا لن نرجع عن طلب معاملة الند للند ، وأن يعتبرنا العالم مجموعاً حياً أرقياً ، نملك من حق الرعاية والمعاملة ما يملكه أى مجموع أوروبي راق ، يسير نحو التطور . إننا نفضل أن نفنى جميعاً من أن يحاول العالم إرضاءنا بالعرض دون الجوهر ، أو يلهينا بالأقوال دون الحقائق . إننا نأخذ عقلية وأساليب أوروبا لتتغلب على جبروت أوروبا .